

## تمهيد:

تتساق البلدان العربية مجبرة للاندماج في إطار النظام المالي والتجاري العالمي الجديد، والذي يعني التزام البلدان العربية بتنفيذ مختلف الاتفاقيات التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية، ومن بين هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية والتي ستترك دون شك آثارها الواضحة على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية، مما سيدفعها لتوفير جملة من العوامل، واتباع سلسلة من الإجراءات لرفع كفاءة قطاعها. وتبعاً لذلك سنحاول استشراف الآثار المحتملة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي العربي والجزائري، وتبيان آليات وعوامل مواجهة التحديات المفروضة، وهذا من خلال ثلاث عناصر، نخصصها لاستشراف الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي العربي والجزائري، وتبيان عورما مواجهة التحديات المفروضة، من خلال هذا الفصل الذي سنقسمه إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: الآثار المحتملة لتطبيق إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية عموماً والاقتصاد الجزائري علماً لخصوص:

- المبحث الثاني: الآليات التنظيمية و المؤسسية لتأهيل القطاع المالي و الارتقاء بقدراته التنافسية في الاقتصاديات العربية.

- المبحث الثالث: المنظومة الإجرائية لتأهيل القدرات التنافسية للقطاع المالي على مستوى الاقتصاد الجزائري

## المبحث الأول: الآثار المحتملة لتطبيق إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي في الاقتصادات العربية عموما والاقتصاد الجزائري عدا لخصوص:

لاشك أن انضمام البلدان العربية للمنظمة العالمية للتجارة ، وتطبيقها لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ستكون لهآثاره الواضحة على القطاع المالي في هذه البلدان، و سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول : الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الاقتصادات العربية

قبل الحديث عن الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الاقتصادات العربية فإننا سنحاول إلقاء الضوء على أهمية قطاع الخدمات في هذه الإقتصاديات.

### الفرع الأول - أهمية الخدمات في الاقتصادات العربية وطبيعة التزاماتها في إتفاقية العاشر:

لقد تطورت أهمية قطاعات الخدمات الانتاجية في الدول العربية، سواء كمصدر من مصادر الدخل او كوعاء لاستخدام متزايد من الخبرات والعمالة الوطنية ، إضافة إلى كونها موردا هاما من موارد النقد الأجنبي لعدد من الدول العربية، "وتلعب التجارة الخارجية للخدمات دورا هاما ومتزايدا في النشاط الاقتصادي للدول العربية حيث بلغ حجم المبادلات التجارية الخدمية ( صادرات + واردات ) نسبة تزيد عن 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في المتوسط ، كما تساهم تجارة الخدمات بحصة تقارب 24 في المائة في التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية لعام 1998"<sup>1</sup>

إن بعض البلدان العربية تعتبر مستوردا صافيا للخدمات - السعودية والكويت والأردن والجزائر - حيث تتراوح نسبة واردات ( مدفوعات ) الخدمات فيها بين 34 و 41 % من إجمالي واردات السلع والخدمات في حين تعتبر بعض الدول الأخرى مصدرا صافيا للخدمات، بحيث نجد حصة صادرات الخدمات لمصر أعلى حصة إذ تبلغ

<sup>1</sup> التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، مرجع سابق، ص 174.

65% من إجمالي الصادرات المصرية للسلع والخدمات وتبلغ صادرات الخدمات للأردن ، سوريا ، تونس والمغرب : 50% ، 42 ، 33% و 27% على التوالي<sup>1</sup>.

ومن هنا فإنه ومع تزايد أهمية عنصر الخدمات كأحد مكونات العملية الإنتاجية فإن تحريره سيؤثر على حالة ميزان المدفوعات، إن آثار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ( الغاتس ) على الاقتصاديات العربية تعتمد إلى حد كبير على التعهدات التي التزمت بها الدول العربية في إطارها ، ويلاحظ من البرامج التي تقدمت بها الدول العربية الأعضاء بالاتفاقية أنها ثبتت نصح الحد الأدنى بالنسبة لتثبيت التزاماتها في مجال التحرير الجزئي لبعض الخدمات وكانت في هذا الخصوص عروض الجزائر والبحرين وتونس أقل من المتوسط الخاص بالبلدان النامية لمجموعة حيث التزمت تونس بقائمة حوت 13 قطاعا ، وتضمنت خدمات السياحة والسفر والخدمات المالية والخدمات المصرفية وخدمات السمسة ، لذلك التزمت دولة البحرين بتحرير أربعة قطاعات اشتملت على خدمات التأمين والسياحة والسفر في حين تقدمت الجزائر بالتزام تحرير خدمة واحدة وكانت عروض الكويت ومصر والمغرب أكثر شولا بدرجة طفيفة من متوسط البلدان النامية ، حيث تعهدت الكويت بتثبيت نحو 44 قطاعا من نشاطات الخدمات القابلة للتجارة الدولية ، وتضمنت قائمة التثبيت خدمات الإنشاء والهندسة المدنية والبحوث والخدمات الصحية والاستثمارات في خدمات النقل والمياه أما المغرب فقد التزمت بتثبيت 36 قطاعا تطلب الخدمات المالية بالإضافة إلى خدمات السياحة والسفر والنقل البري والجوي وخدمات الصيانة ، كما قدمت حصر لحوالي 26 قطاعا مؤهلا لتطبيق التزامات دخول السوق والمعاملة الوطنية وضمت الإنشاءات الهندسية المدنية وخدمات السياحة والسفر والنقل البحري والخدمات المالية<sup>2</sup>.

وتتميز إلتزامات الدول العربية فيما يتعلق بالشمولية القطاعية بالضئيلة، حيث تتركز هذه الإلتزامات في أنشطة تكتسب فيها ميزة نسبية كمجال الفنادق والمطاعم وهي الخدمات المتصلة بالسياحة والخدمات المالية ، إضافة إلى أن التزامات الدول العربية بالبدا بفتح السوق لتجارة الخدمات صاحبها قيود صريحة عديدة أهمها : فرض قيود على الإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم الخدمات ، أو قيود على حقوق الملكية للمستثمرين الأجانب أو لشراء العقارات<sup>3</sup>.

لقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات مجموعة من العناصر الإيجابية والسلبية ، وتشكل العناصر الإيجابية حافزا للدول النامية بما فيها الدول العربية على التكامل الاقتصادي ، وبخاصة عامل المرونة الممنوح لها أو المعاملة التفضيلية فيما بينها والسماح بالدعم لقطاع الخدمات والاستفادة من الأسواق الحكومية لتشجيع إنتاج قطاع

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 175.

<sup>2</sup> عاطف السيد ، مرجع سابق ص 155.

<sup>3</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 1995، مرجع سابق، 145.

الخدمات الوطني، وفي نفس الوقت تحمل الإتفاقية للدول النامية بعض الجوانب السلبية حيث تتضمن مجموعة من الإستثناءات ، مما يجعل تطبيق الاتفاقية محكوما بعوامل أخرى غير اقتصادية ويربط ميزان القوى الدولي بالنظام الاقتصادي العالمي<sup>1</sup>.

ولما كانت النسبة الإنتاجية للقطاع الخدمي في الدول العربية ضعيفة مع اعتماد تجارتها في الخدمات على منتجات كثيفة العمل، فإنه سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها حاليا الدخول في منافسة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحديدًا مع الشركات متعددة الجنسيات، التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات أو الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التأمين وغيرها.

وفيما يخص تحرير تجارة الخدمات المالية فإن توزيع المكاسب والتكاليف الناجمة عن تطبيق اتفاقية الغاتس سوف تختلف من دولة إلى أخرى، وأن المكاسب الاقتصادية المحتملة سوف توزع بصورة غير متساوية بين الدول العربية، ومن المتوقع أن تحقق الدول ذات النظم الاقتصادية المتحررة قدرًا أكبر من المكاسب الممكنة مقارنة بالدول الأخرى، غير أن ذلك لا ينفي احتمالات انعكاس آثار سلبية على الدول العربية بعد انتهاء الفترة الانتقالية والمعاملة التفضيلية التي تمنحها الاتفاقية للدول النامية، لا سيما مبدأ التحرير التدريجي، وعدم التمييز في المعاملة، ووضع متطلبات التنمية الاقتصادية في الاعتبار، فضلًا عن اتخاذ التدابير الوقائية والرقابة لحماية صناعة خدماتها المصرفية والمالية، وعلى ذلك فإننا سنحاول عرض واستشراف آثار تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول العربية عموماً ثم في الجزائر خصوصاً كما يلي :

### الفرع الثاني : آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على البلدان العربية

تشمل الخدمات المالية من منظور الاتفاق علكافة الخدمات ذات الطبيعة المالية والتي يتم انتاجها والتداول بها من قبل منتجيها او المتاجرين بها في الدول الأعضاء ، وهذا يعني خدمات التأمين وكافة النشاطات المرتبطة بها وكذلك الخدمات المصرفية والمالية الأخرى مثل قبول الودائع ، والأقراض ، الإيجار المالي ، خدمات المدفوعات والتحويلات النقدية والكفالات بأنواعها ، والإيداع ، وإدارة المحافظ الاستثمارية وخدمات المقايضة والتسوية الموجودات المالية ، وتقييم المخاطر وتقديم الاستشارات الاستثمارية والمالية... الخ ، ويستبعد الاتفاق من هذه الخدمات كافة النشاطات المصارف المركزية أو السلطات النقدية في سياق ممارستها لأعمالها وتنفيذها لسياساتها واهدافها وكذلك نشاطات صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد العامة، وأية نشاطات أخرى تقوم بها أية مؤسسة عامة لحساب الحكومة بكفالتها او باستخدامها الموارد المالية الحكومية.

<sup>1</sup> عاطف السيد ، مرجع سابق ص 156 .

ومما لاشك فيه فإن اتفاق الغاتس الخاصة بالخدمات المالية سوف يكون لها انعكاسات إيجابية على تجارة الخدمات المالية ومن ثم على اقتصاديات العديد من دول العالم ، وإن كانت معظم المزايا والاستفادة ستحظى بها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ، وسوف يكون له أيضا انعكاسات سلبية على الدول النامية الأخرى وخصوصا تلك المستفيدة حاليا من اتفاقية لومي ونظام التفضيلات العامة.

وفيما يلي سنحاول التطرق للآثار الإيجابية والسلبية المرتقبة على القطاع المالي في الدول العربية من جراء تطبيق اتفاق الخدمات المالية ، والأصل في الاستشراف هنا ليس محاولة للتنبؤ ولكنه محاولة لبيان الأثر التحفيزي للخدمات محل التجارة الدولية على باقي مكونات ميزان المدفوعات وذلك في إطار هدف عام للدول النامية يتمثل في تحسين موازين مدفوعاتها ، إما تخفيض العجز أو إعادة هيكلته أو زيادة الفائض المحقق إرساء لأهداف أخرى تتمثل في تثبيت أسعار الصرف أو زيادة الاستثمار وفرص التشغيل .

### 1. الآثار المحتملة على الأسواق المالية العربية :

تتميز الأسواق المالية في البلدان العربية بانخفاض طاقاتها الاستيعابية وعدم الإتساع وعدم العمق مما يعني عدم توافر دعائم السوق الكفاء لرأس المال وهو "ذلك السوق الذي يتمتع بقدر عال من المرونة يسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق"<sup>1</sup> و على ذلك فإنه من المرتقب ان تترك اتفاقية تحرير الخدمات المالية الآثار التالية على هذه الأسواق.

#### 1-1-زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية :

من المرتقب أن تزداد درجة كفاءة وفعالية أسواق المال العربية مستقبلا ، مع تدرج تحرير الخدمات المالية على المستوى العالمي وانفتاح الأسواق على بعضها البعض مما يسمح بدخول المنافسة الأجنبية إلى الأسواق المحلية وبالتالي تصبح حركة هذه الأسواق خاضعة للتفاعل الحر بين الطلب والعرض على الخدمات المالية ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحرير السعر التوازني لهذه الخدمات ، بما يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب وهذا افضل من تدخل الحكومات في تلك الأسواق وتأثيرها المباشر او غير المباشر على الأسعار التي تصبح مشوهة وغير حقيقية في كثير من الأحيان

هذا وترتبط كفاءة وفعالية الأسواق المالية بشكل مباشر بدرجة الإفصاح المالي ( الشفافية ) على أعمال المؤسسات التي تؤدي خدمات مالية للعملاء والمستثمرين، ويتيح هذا الإفصاح توفير كافة المعلومات حول القوانين

<sup>1</sup> لمزيد من التفصيل راجع ذلك :

سعيد عبد العزيز عثمان ، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة : دراسة نظرية وتطبيقية ، لبنان: الدار الجامعية، 1997 ، ص325-358 .

والتشريعات ومبادئ الرقابة والتوجيهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية وهذه الإحاطة المعلوماتية من شأنها ان تلعب دورا محوريا في مواكبة حركة التقنية المالية ونظم الجودة الشاملة والمتكاملة للارتقاء بنوعية الخدمات المالية في الوطن العربي وكذلك أدوات وأساليب توفير هذه الخدمات ومما لاشك فيه أن تعزيز الإفصاح المالي من المؤسسات والخدمات في الدول العربية يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات الخارجية إلى الميدان المالي ومن ثم توزيعه على المشروعات التنموية في الوطن العربي<sup>1</sup>.

### 1-2- تنشيط سوق الأوراق المالية<sup>2</sup>:

من الممكن ان يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى زيادة منتجات هذه الخدمات ، فتوسيع القطاع المصرفي بمكوناته المحلي والأجنبي سوف يؤدي إلى زيادة خدمات إدارة المحافظ المالية ، وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية بما يدفع إلى زيادة تعبئة المدخرات نظرا لزيادة الطلب على الأسهم والسندات من ناحية وتأسيس صناديق الاستثمار المحلية والأجنبية من ناحية أخرى، ومن ثم يخلق هذا المناخ أثرا مباشرا على الانتاج المحلي والقطاع السلعي وينعكس بالضرورة على الميزان التجاري.

وعادة ما يؤدي تنشيط سوق التداول إلى تنشيط سوق الإصدار الأولي و إعادة تخصيص رؤوس الأموال المستثمرة على النحو الأفضل، فالحركة الطبيعية الرشيدة في سوق التداول هي التي تحدد مدى الثقة في الأداء الفعلي للشركات الاستثمارية المصدرة للأوراق، وهي تبرز الوزن الحقيقي لها وهذا ما ينعكس بالتالي على قدرتها في مزيد من الاستثمار والتوسع وبالتالي القيام بإصدارات جديدة بقيم إسمية جديدة، وعلى العكس من ذلك فإن الشركات التي لم تحقق نجاحا تميل إلى تقييد حساباتها لتحسين الأداء قبل أن تضطرها الظروف إلى التصفية.

ومما لا شك فيه أن تحقق كفاءة السوق المالية بهذا المعنى من خلال إمكانية تحرير تجارة الخدمات المالية في المساهمة في زيادة الطلب على أوراقها ، سوف ينعكس على حركة الاستثمار والانتاج في الدول النامية المضيفة.

### 1-3- الزيادة غير المبررة في المعاملات المالية :

"إن التحرير في أسواق المال بمايعنيه من حرية ممارسة الأنشطة المتعلقة بأسواق المال من اكتتاب وسمسة ، وتجارة اوراق مالية وتسوية وتخليص ، وصناديق الاستثمار ، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع غير مبرر في المعاملات المالية في بعض الدول العربية بحيث لا تعكس الحجم الحقيقي للأنشطة الاقتصادية ، فالتواجد الأجنبي الكثيف في أسواق المال

<sup>1</sup>عبد الفاتح مراد، مرجع سابق ، ص 259 ، 260.

<sup>2</sup>حسن عبيد، مرجع سابق، ص46.

سيؤدي إلى تنشيط غير واقعي يترتب عليه رفع الأسعار في الأسواق المحلية من جانب، ومن الجانب الآخر فإن تكلفة تسجيل الأسهم العربية في البورصات الخارجية سيتم بتكلفة عالية في أسواق هذه الدول<sup>1</sup>.

#### 1-4- تنوع وتطوير الأدوات المالية :

من المتوقع أن يؤدي دخول سمسرة ووسطاء ماليين جدد في الأسواق المالية العربية إلى رفع مستوى نوعية الخدمات المالية المقدمة كما أنه يحتمل أن تتداول أدوات مالية جديدة على السوق المالية العربية ، كالمشتقات المالية المختلفة (العقود المستقبلية، عقود الخيار، العقود الآجلة ، المبادلات)، التي قد يؤدي تداولها عادة إلى التقليل من المخاطر لكن وجود هذا النوع من الأوراق المالية في الأسواق العربية يزيد من احتمالات حدوث عمليات مضاربة، باعتبارها الأدوات المثلى لتحقيق هذا النوع من العمليات.

#### 2. الآثار المحتملة للاتفاقية على سوق التأمين العربي:

إن معظم وحدات التأمين في الدول العربية في وضع غير ملائم نتيجة لضعف أصولها الرأسمالية التي تعد أساس القدرة الاستيعابية لهذه الشركات ، كما أنها تعاني من نقص في حجم الاقساط المكتسبة ، فشركات التأمين الحديثة استثماراتها محدودة بالقياس لمثيلاتها في الدول المتقدمة ، وسيولتها غير متوفرة ، نظرا لغياب أسواق مالية بالمعنى الحقيقي ، وذلك فضلا عن اعتماد صناعة التأمين العربية على إعادة التأمين العالمية من حيث تغطية الأخطار<sup>2</sup>. ومن خلال استقراءنا لمضمون الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والملحق الخاص بالخدمات المالية يمكننا استشراف الآثار التالية :

1-2- إن معظم عمليات إعادة التأمين بالنسبة للبلدان العربية تتم لدى شركات أجنبية في خارج السوق الوطنية ، وهذا ما يعني استثمار أقساط إعادة التأمين بصورة دائمة في الخارج وعليه فإن فتح فروع الشركات الأجنبية ونفاذها إلى السوق الوطني ، مع نفاذ متبادل ومتزامن للشركات الوطنية في الخارج يمكن من زيادة فرص الاستثمار في الداخل، بدلا من التسرب المضطرب الذي يحدث الان في معظم الدول النامية لأقساط التأمين المقدرة إلى الخارج .

إن تحقق هذا الأثر مرتبط بمجموع السياسات الاقتصادية المختلفة على مستوى كل القطاعات التي ينبغي أن تعمل على تخفيض المخاطر التي تحيط بالبنية الاقتصادية للدول النامية ، فالمتعرف عليه في الأسواق الدولية للتأمين ان عملية التأمين في تلك الدولة عالية المخاطر ، ومن ثم قد ترتفع تكلفة تغطية المخاطر لدى الشركات الأجنبية مما يشكل تمييزا ضمينا غير مباشر لصالح الشركات الوطنية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمن صبري، "أثر اتفاقية الجات على القطاع المالي: ( المصارف - التأمين ، سوق المال )"، مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup> المصدر نفسه.

<sup>3</sup> حسن عبيد، مرجع سابق، ص 47.

**2-2-** إن دخول شركات التأمين الأجنبية إلى سوق التأمين العربية سيخلق منافسة شديدة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات التأمينية كلما اشتدت درجات المنافسة، كما انه سيدفع الشركات المحلية إلى تحسين جودة خدماتها التأمينية المقدمة ومحاوله الإفاده من التطور الذي شهدته الصناعة التأمينية العالمية لا سيما على مستوى الرسمة والكفاءات البشرية، علاوة على التكامل بين الشركات التأمينية وخدمات المصارف من جهة، والاندماجات والتحالفات بين شركات التأمين نفسها من جهة أخرى.

**2-3-** إن اشتداد المنافسة بين شركات التأمين المحلية والأجنبية سيؤدي إلى ظهور مجالات تأمين جديدة بالنسبة للسوق العربية ، مثل تأمينات التجارة الالكترونية تأمينات حركة الأوراق المالية ، تأمينات الآثار والفنون الرفيعة ، وقد يقود هذا التنوع في المنتجات التأمينية إلى رفع سنوي الوعي التأمين لدى المواطنين وهو التحدي الحقيقي الذي يواجه شركات التأمين العربية.

**2-4-** قد يؤدي دخول الشركات الأجنبية إلى سوق التأمين العربية إلى خلق وفرة تأمينية وهذا ما يؤدي إلى تفكك السوق حيث تتنافس العديد من شركات التأمين ، وهذه الوضعية ستفيد الشركات الأجنبية إلى حد كبير نظرا للإحترافية التي تتميز بها في هذا المجال، بالمقارنة مع شركات التأمين المحلية الحكومية غالبا، والتي سيصعب عليها التأقلم في ظل الإجواء التنافسية غير المعتادة نظرا لكونها ظلت دائما محمية بموجب قوانين الدولة وبعيدة عن المنافسة نتيجة التحديد الوطني لقيم لأقساط التأمينية.

**2-5-** إن انخفاض عمليات إعادة التأمين إلى الخارج يمكن أن يترتب عليها زيادة فعلية في عمليات إعادة تدوير رؤوس الأموال في الاستثمارات المحلية مما يحفز بالتالي على زيادة الانتاج السلعي ومن ثم ينعكس ذلك على الميزان التجاري، ويتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاديات العربية ومناخها الاستثماري والذي يمكن أن يشكل عامل جذب مهم لتدوير استثمارات الفروع الأمنية في الداخل أو قد يدفع بالكثير من الشركات التأمينية الأجنبية إلى إعادة استثمار ما تمتلكه من سيولة خارج الأسواق العربية.

### 3. الآثار المحتملة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات على القطاع المصرفي العربي :

من المحتمل أن تؤدي عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية في نطاق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات إلى مجموعة من الآثار المحتملة الإيجابية وكذلك السلبية على القطاع المصرفي في البلدان العربية ويمكن أن تكمن هذه الآثار فيما يلي :

### 3-1- الآثار المحتملة الإيجابية :

تشير الكثير من الدراسات والتحليلات إلى أن الآثار المحتملة الإيجابية يمكن أن تكمن فيما يلي :

أ- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات المالية "أن يحسن من جودة الخدمة ، فمع تزايد المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة تتجه المؤسسات المالية إلى تلبية احتياجات المستهلكين وتقديم النصح للعملاء عن كيفية تخصص الموارد المالية لتلبية إحتياجاتها الخاصة كما أن المنافسة ستدفع البنوك إلى تخفيض العمولات الفاقدة وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع"<sup>1</sup>.

ب- تنوع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في المجال الخدمات المصرفية والمالية وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمة.

ويمكن أن يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى المزيد من تنشيط سوق المال من خلال البنوك وتنوع العمل المالي والمساهمة في إيجاد الآليات الصحيحة لعمليات توريق الديون وتنمية الأسواق الثانوية وربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية.

ج- تطوير النظم الإشرافية والرقابة من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يؤدي إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك ويزيد من القدرة على مواجهة العولمة المالية<sup>2</sup>.

د- القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية<sup>3</sup>: إن انفتاح المؤسسات المالية العربية على العالم الخارجي ، وتحديدًا على الأسواق المال العالمية سيؤهل هذه المؤسسات لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق ، وكذلك على اضطلاعها بأدوار متعددة في أسواق رأس المال خاصة نشاطات الصرف والوساطة المالية والاستثمارية.

كما قد نشهد ولادة بعض " مصارف الاستثمار " والتي تمارس نشاطات وأعمال استثمارية ومالية متنوعة ، لاسيما في مجالات الأوراق المالية والوساطة القطاعية خاصة الوساطة العقارية وبورصات التأمين والسياحة والائتمان الاستهلاكي... الخ.

هـ- قد تتمكن المؤسسات المالية العربية من مواكبة التبادل الجذري الحاصل في الأسواق المالية لجهة تحول أسلوب الإقراض من صيغة القرض المصرفي إلى الصيغة الأوراق المالية ، إذ من المعلوم ان هذه المؤسسات ما تزال تركز نشاطها بصفة رئيسية على أعمال الوساطة النقدية ، وتعتمد بذلك عليها في توفير هامش من الأرباح يأتي من الفارق

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 128.

<sup>2</sup> عاطف السيد، مرجع سابق ، ص 143، 144 .

<sup>3</sup> عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 260.

بين سعري الإقراض والاقتراض، هذا في الوقت الذي بدأت فيه المؤسسات تعتمد في جزء هام من إيراداتها على العمولات المكتسبة من العمليات والصفقات الاستثمارية والمالية من خارج ميزانيتها العمومية ، عندها تصبح المؤسسات المالية أكثر قدرة على تطوير تشكيلة متنوعة من السندات والأسهم ، التي تأخذ من صفات حقوق الملكية والمديونية وتضيف عليها صفات أخرى كمزيج منها فيزداد استخدامها للأدوات المستندة إلى التعامل المستقبلي، وكذلك استخدام الوفاء من العمليات المصرفية والمالية، وذلك لمواجهة التعرض للمخاطر الناجمة عن المضاربة او تقلبات أسعار الصرف والفوائد المصرفية، ضمن تشكيلة متنوعة من الأدوات تتراوح بين عقود المبادلات والخيارات هذا إلى جانب توريق القروض المصرفية<sup>1</sup>.

و- في إطار تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول العربية ، فإن البنوك الوطنية قد تواجه منافسة حادة في نطاق خدمات المصدرين والمستوردين وأصحاب الودائع الآجلة الضخمة ، أما فيما يتعلق بتمويل العمليات التجارية الداخلية والإيداعات العادية فإنه يمكنها ان تستأثر بجزء ملموس من السوق . ومع هذا فإن المنافسة قد تؤدي إلى تحسين أداء ملحوظ في البنوك الوطنية مما ينعكس على القيمة المضافة القومية. فمن إيجابيات تحرير الخدمات المصرفية أنه يتسنى للبنوك الأجنبية الاستثمار بجانب من مدخرات المقيمين أو أرباحهم التي كانت قبل التحرير المالي تتسرب باشكال مختلفة إلى البنوك في الخارج . و هذا يعد إضافة صافية للآثار الإيجابية للإقتصاد القومي إذا اقترنت عملية تحرير الخدمات المصرفية بضوابط يحددها البنك المركزي بتبيان النسب الواجب مراعاتها في الاستثمار في الداخل وبشأن نسب تحويل الأرباح، وهذه الضوابط ليست بالجديدة على النظام العالمي الجديد ، ولا تعتبر من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وإنما هي شروط اتفاقية تضعها الدولة المضيفة عادة لرأس المال وتنطوي على معاملة تمييزية لصالح البنوك الوطنية ، غير أن عملية تحرير تلك الخدمة يجب أن تبتعد بالدولة عن التدخل في آليات العمل المصرفي وتقنياته<sup>2</sup>.

ز- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية، ومثل هذه المنافع تعتمد بدرجة كبيرة على التواجد التجاري للبنوك الأجنبية، كما يتيح التحرير في الخدمات للعملاء والشركات إختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده.

<sup>1</sup>المصدر نفسه.

<sup>2</sup>حسن عبيد ، مرجع سابق ، ص 44 - 45.

ط- إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاضم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي، وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب الميزات التي يمكن أن ينتج عنها<sup>1</sup>.

ح- من المتوقع أن يتجه العائد على الودائع للارتفاع وعلى الاقراض للانخفاض، نتيجة لتزايد المنافسة ونقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية<sup>2</sup>.

### 3-2- الآثار المحتملة السلبية : لا يخلو تحرير تجارة الخدمات المصرفية من سلبيات أيضا لعل أهمها

أ- حدة المنافسة : خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي ، واحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة وضعف القدرة التنافسية للبنوك العربية في هذا المجال<sup>3</sup>.

ب- لاشك أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعينه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية ، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها ، ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الكلية للدولة وبالتالي على سياسة التنمية ، عند وجود أشكال من المنافسة الضارة خاصة في مجالات الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية، فإذا أضفنا إلى ذلك قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهريب الضريبي وتسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال وحجب عملياتها عن السلطة الرقابية لإتضح لنا خطورة هذه المسألة

ج- يمكن ان يقلل التحرر بدرجة حادة - أو يلغي دعم الصناعات المالية الناشئة من المؤسسات الوطنية ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية لا سيما أن حجم البنوك التجارية العربية صغير للغاية مقارنة بالبنوك العمومية ، وهنا نلاحظ أنه لا يوجد سوى 41 مصرفا عربيا فقط ضمن الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية ، وإذا نظرنا إلى الكثافة المصرفية نجد أن هناك عددا محدودا من الدول العربية التي يوجد بها فرع مصرفي واحد أو أكثر لكل عشرة آلاف نسمة من السكان . وهي كلها أمور تشير على صعوبة المنافسة المتكافئة في حالة التحرير الكامل للتجارة في الخدمات المالية ، خاصة في ضوء ما تتطلبه - في

<sup>1</sup> طارق حماد عبد العال ، مرجع سابق، ص 29 - 30.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك، ص 144 .

<sup>3</sup> المصدر نفسه .

أحيان كثيرة - من اقتراب مقدم الخدمة وملتقيها ، الأمر الذي يستدعي توافر شبكة في عدد كبير من دول العالم تستطيع تقييم أوضاع العملاء وتقديم الخدمة لهم<sup>1</sup>.

د- مجابهة التكتلات المالية العالمية : ظهرت خلال الأعوام القليلة الماضية وحدات مصرفية ومالية عملاقة تناهز أرقام الميزانية العمومية لواحدة منها مجموع الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي العربي بكامله - بوحداته الداخلية والخارجية - كما تفوق هذه الأرقام الدخل الوطني لعدة دول عربية مجتمعة ، وفي مراجعة هذا الواقع ، نرى المصارف والمؤسسات المالية العربية مبعثرة وصغيرة الحجم تتم الأسواق المالية العربية بتزايد أعدادها، فخريطة هذه المصارف والمؤسسات المالية العربية لا تشمل سوى على عدد محدود من عمليات الإندماج الأمر الذي أضعف ويضعف قدرة تلك المصارف على تقديم وتطوير خدمات واستيعاب التقنيات الحديثة والمعقدة ، وقدرتها على تحمل الهزات المصرفية او تقلبات الأسواق وأيضا قدرتها التنافسية في أسواق تشتد فيها حدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية في مجال الصيرفة المصرفية والمالية والاستثمارية والتي بدأت باقتطاع جزء متزايد من السوق

ولاشك أن عمليات الانفتاح والتحرر في نطاق اتفاق "الغاتس" الخاص بالخدمات المالية سيكون لها أثرها السلبي الكبير على الوحدات المالية والمصرفية العربية سواء في الداخل أو في خارج، فهي لن تستطيع الوقوف في وجه التكتلات المالية والمصرفية العملاقة في الأسواق الخارجية، كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصتها في الأسواق المالية المحلية بعد قيام هذه التكتلات، التي ستدخل خدمات مصرفية ومالية حديثة إلى الأسواق المحلية والتي لم تستطع المصارف والمؤسسات المالية العربية بعد استيعابها وإدخالها بين خدماتها التقليدية<sup>2</sup>.

هـ- إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية، قد يؤدي إلى وضع المصارف ذات مخاطر مالية مما يعرضها والجهاز المصرفي لاحتمالات الخسارة، خصوصا في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف القومية<sup>3</sup>.

و- هناك تخوف بأن لا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المرحة من السوق فقط والتي يشار إليها بالاختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وإقليم معينة<sup>4</sup>.

## المطلب الثاني: الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي الجزائري:

<sup>1</sup>عاطف السيد ، مرجع سابق، ص 169.

<sup>2</sup>عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 262 ، 263.

<sup>3</sup>عاطف السيد، مرجع سابق، ص 158.

<sup>4</sup>عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق، ص 262-263.

يدخل الاقتصاد الجزائري اليوم وقطاعه المالي خصوصا في مرحلة اختبار وتحد حقيقية، ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق الاقتصادية العالمية واشتداد حدة المنافسة أخذت مسارا يصعب في الوقت الراهن مواكبة هذه الوضعية ، بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة ، سواء على مستوى القطاع المصرفي ( قانون 86 - 12 ، 88 - 01 ، 88 - 06 ، 90 - 10 ) او على مستوى قطاع التأمينات ( 95 / 07 ) والقوانين الأخرى المتضمنة لإنشاء البورصة ( 10/93 )، وكذلك السماح بإنشاء بنوك خاصة ، وفروع للبنوك الأجنبية فوق التراب الجزائري، وكذا إنشاء شركات تأمينية خاصة أو أجنبية على التراب الوطني.

وفي ضوء واقع وطبيعة القطاع المالي الجزائري اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي الجزائري، ولكن وقبل أن نخوض في هذا المجال فإننا سنحاول الوقوف على طبيعة علاقة الجزائر بمنطقة التجارة العالمية ومسار مفاوضات الإنضمام، ثم سنخرج بعد ذلك إلى الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي في الجزائر.

### **الفرع الأول: تطور علاقة الجزائر بالغايم والمنظمة العالمية للتجارة :**

#### **1- مسار إنضمام الجزائر للغات والمنظمة العالمية للتجارة :**

قدمت الجزائر طلب الانضمام للغات في 27 أبريل سنة 1987 ولم يتم الرد على هذا الطلب، وتتمتع بصفة عضو مشارك أو منتدب في الغات لكونها مستعمرة حديثة الاستقلال طبقا للمادة 26 الفقرة 5 ج من اتفاقية الغات.

وتم تأسيس فريق العمل الخاص بانضمام الجزائر في 11 جوان 1987، واجتمع لأول مرة في أبريل 1998. أما الخطوات الأولى للانضمام فدخلت فيها الجزائر في جوان 1996، بعدما قدمت رسميا طلب الانضمام الذي جاء في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التمويل الموسع، وتزامن مع مرحلة تميزت

بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، وإعادة جدولة المديونية الخارجية بعد أن عرف الاقتصاد الجزائري ركودا وانكماشاً شديدين مما أدى إلى تجاوز خدمات الديون سقف 50% من قيمة الصادرات وتراجع معدلات النمو مع تسجيل وضعيات لمعدلات سالبة وصلت 1% عام 1994 ونسبة تضخم تعادل 38.5%، وعلى هذه الخلفية تم إيداع مذكرتين الأولى في جويلية 1996 والثانية في أوت 2001، وطرحت على الجزائر أكثر من 500 سؤال في المرحلة الأولى ثم 208 سؤال في المرحلة الثانية من مختلف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، سويسرا، اليابان، أستراليا، حيث تتعلق الأسئلة بطبيعة نظام التجارة الخارجية والنظام التشريعي، والجمركي، والشفافية، إضافة لموضوع الفلاحة، و تم الإجابة على ذلك. وأجتمعت لحد الآن فريق العمل المشترك الخاص بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، بين الحكومة الجزائرية والدول الأعضاء في المنظمة المهتمة بانضمام الجزائر، برئاسة DELGASTRO من الأوروغواي، خمس جولات ثلاثة منها مفاوضات متعددة الأطراف، واثنان ثنائية -، كان آخرها يوم 20 ماي 2003<sup>1</sup>، وقدمت للجزائر بعض الملاحظات حول:

<sup>1</sup> درست هذه الجولة نظام التجارة الخارجية للجزائر على أساس مذكرات قدمت سابقة، كما خصت هذه الجولة مدى تقدم رزمة التحولات التشريعية وتطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الأسواق.

- ارتفاع مستوى التعريفات الجمركية مقارنة بالمعدل العالمي ( قدمت هذه الملاحظة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية).

- قضية دعم السياسة الحكومية للقطاع الفلاحي ( قدمت هذه الملاحظة من جانب أستراليا).

- تضمن الملف الجزائري ما لا يقل عن 37 قاعدة تحرق المبادئ القانونية المنصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة، وقد عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في هذه القواعد مثل قرارها إلغاء القيمة الإدارية والرسم الخاص الإضافي.

## 2- الموقف التفاوضي للجزائر<sup>1</sup>:

تظل الجزائر في وضع تفاوضي صعب لكونها تنطلق من اقتصاد غير متوازن، فالقطاع الصناعي يعاني من ضعف هيكله وبنوي ونقص في مجال نسب الإنتاجية، إلى جانب ذلك يعد القطاع الزراعي الجزائري إحدى الثغرات الهامة، إذ على الرغم من تمثيله لـ 11% من الناتج المحلي الخام ( تقديرات عام 2000 يتجاوز 49 مليار دولار أي حوالي 5 مليار دولار للقطاع الزراعي)، فإن نسبة الدعم الزراعي لا تتجاوز 3 إلى 4% مقابل نسب تتراوح ما بين 30% إلى 45% في أوروبا و 12% إلى 15% في المغرب وتونس، وستعاني الزراعة الجزائرية من تبعات الانفتاح لاسيما مع اتباع الدول الأوروبية لسياسة حمائية مزدوجة مع نظام الحصص المفروضة على المحاصيل المستوردة ونظام الدعم التعويضي لفائدة المواد الزراعية المصدرة.

وإذا علمنا أن الجزائر تعتبر مندجدة في الاقتصاد العالمي بالنظر إلى تركيبة التجارة الخارجية، حيث تجاوزت منذ 1962 نسبة 40% وهي حاليا تقدر بأكثر من 48% من الناتج المحلي الخام، إلا أن هذا الاندماج يحمل تناقضات واختلالات هامة، فالجزائر تبقى تابعة على المستوى الغذائي بمعدل 2.5 مليار دولار كغلاف مالي مخصص سنويا وسيادة المحروقات على التجارة الخارجية (أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية)، ويظل النفط بالخصوص عرضة لتدابير تمييزية، مقابل فرض رسوم كبيرة عليها لدى دخولها السوق الغربية، لاسيما الرسوم الخاصة بالكربون والرسوم الخاصة بالحفاظ على البيئة. فالجزائر لا تملك حاليا وسائل سياستها، كما أنها في موقع تفاوضي أضعف من عدة دول توجد حاليا في مرحلة متقدمة من المفاوضات، فالمرحلة الأولى من المفاوضات (المتعددة الأطراف) بالنسبة للجزائر استغرقت أربع سنوات نتيجة تردد الطرف الجزائري الذي يبقى رهين عامل الزمن، لكن المرحلة الثانية قد تكون أعقد ولكنها مرتبطة بمدى قدرة المفاوض الجزائري على افتكاك أكبر المكاسب لاسيما في جوانب متصلة بالاتفاقات التجارية الثنائية، وتجنب الخضوع للممارسات التعسفية والسياسات التجارية التمييزية.

ويمكن إجمال أهم أسباب تعثر مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي<sup>2</sup>:

- غياب أية استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط.

<sup>1</sup>الخبر الأسبوعي: 13-19 ديسمبر 2000، ص 9.

<sup>2</sup>الخبر الأسبوعي: 25-31 مارس 2002، ص 11.

- عدم تحويل المفاوضات الجزائريه صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه.
- عدم تحديد أية رزنامة وبرنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما الإحصائية منها، فالملاحظ أن تغير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من قبل كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري المصدقية نتيجة عدم الإستقرار المؤسسي والتشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.
- وبغية -تجاوز ما سبق ذكره وتسريع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، يرى وزير التجارة الحالي بأن الجزائر مجبرة على اعتماد إستراتيجية جديدة في التفاوض من خلال:
- 1 - الشروع في المفاوضات الثنائية مع البلدان المهتمة بانضمام الجزائر.
- الإسراع في تحديث وتطوير التشريعات الجزائرية لتكون متطابقة مع تلك التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية للتجارة، وخصوصا إزالة الحواجز الجمركية.
- خلق سلسلة جديدة من الإصلاحات ودفع الإصلاحات التي شرع فيها.
- إلغاء الإجراء الوارد في قانون المالية لسنة 2002، المتعلق برفع رأس مال شركات الاستيراد إلى 10 ملايين دينار، لأنه يتناقض مع تشريعات المنظمة العالمية للتجارة.
- ويمكن تلخيص مسار علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة وفق الجدول التالي:

جدول رقم ( 18 ): يوضح مسار علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

الرقم	التاريخ	الموضوع
01	03 جوان 1987	تقديم طلب الانضمام للحجج
02	17 جوان 1987	تأسيس فريق عمل للانضمام للحجج برئاسة DELGASTRO من الأوروغواي
03	11 جويلية 1996 24 أوت 2001 17 أكتوبر 2002	إرسال مذكرة لأمانة المنظمة حول نظام التجارة الخارجية والنظام التشريعي في الجزائر ( المذكرة الأصلية والمعدلة)
04	14 جويلية 1997 10 فيفري 2003	الإجابة على الأسئلة المطروحة، الأولى 500 سؤال، والثانية 208 سؤال
05	23 أبريل 1998 7-8 فيفري 2002 06 ماي 2002 12-14 نوفمبر 2002 20 ماي 2003	اجتماع فرق العمل ، الجولة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامس
06		أ- الأسئلة والأجوبة الإضافية
	30 جانفي 1998 08 أبريل 2002	ب- معالجة موضوع القطاع الفلاحي
	04 فيفري 1998 08 أبريل 2002 22 أبريل 2002	ج- معالجة موضوع قطاع الخدمات
	11 ديسمبر 2001 22 أبريل 2002 07 مارس 2003	د- SPS/OTC
	22 أبريل 2002	هـ- معالجة موضوع حقوق الملكية الفكرية، ADPIC

و- مخطط العمل المتعلق بالنظام التشريعي	22 أوت 2001	
	22 أبريل 2002	
	11 أكتوبر 2002	

### تابع الجدول رقم (18)

الرقم	التاريخ	الموضوع
07	08 مارس 2002	المفاوضات حول السلع: أ- العرض الجمركي
	08 مارس 2002	ب- مشروع قائمة الالتزامات الخاصة بالسلع
08	08 مارس 2002	المفاوضات حول الخدمات: أ- العرض حول الخدمات
	22 مارس 2002	ب- مشروع قائمة الالتزامات المتعلقة بالخدمات
09	-	ملخص أعمال فرق العمل الخاصة بانضمام الجزائر
10	-	مشروع تقرير فريق العمل

Source: [http:// www.wto.org/french/thewto\\_f/a1\\_algerie\\_f.htm](http://www.wto.org/french/thewto_f/a1_algerie_f.htm) Le: 03/06/2003

### الفرع الثاني: الآثار المتوقعة لتحرير الخدمات المالية على القطاع المالي الجزائري

يعتبر القطاع المالي في الجزائر حديث النشأة نسبيا فقد ظهر إلى الوجود مع حصول الجزائر على استقلالها ، وعرف تطورات هامة خلال محطات الإصلاح المختلفة التي مر بها والتي كانت غالبا في إطار جهود الإصلاح الشامل بهدف التحول إلى اقتصاد السوق ، وانطلاقا من الوضعية الحالية للقطاع المالي الجزائري فإنه من المتوقع أن يترتب عى تحرير تجارة الخدمات مجموعة من الآثار سنحاول عرضها كما يلي :

#### 1- الآثار المحتملة للإتفاقية على الجهاز المصرفي الجزائري :

يشير واقع الجهاز المصرفي الجزائري إلى السيطرة شبه التامة للقطاع العمومي، أما بنوك القطاع الخاص، فمازالت بنوكا فنية، في حين البنوك الأجنبية و بالرغم من فتح المجال أمامها) من خلال القانون 10/90 في مادته 128 الذي سمح بإقامة مكاتب مستقلة للبنوك الأجنبية، كما حدد القانون 01-93 شروط تأسيس البنك أو مؤسسة مالية والقانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية) فإن مشاركتها جد محدودة، لكي تنافس القطاع العمومي، لأن المستثمرين الأجانب لا يمكنهم التعامل مع نظام مصرفي عديم الفعالية.

إن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية المثقلة بالديون والمقدرة بـ 1274 مليار دينار، أي حوالي 15 مليار دولار (وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية بشكل خاص)، لا تسمح بالدخول في مجال المنافسة نظرا لعدم إلزامها ببنود اتفاقية بازل المعدلة عام 1997 والمتعلقة بكفاية رأس المال، و الرقابة المصرفية، وهي تعاني من جمود شبكة الخدمات المصرفية التقليدية التي تقدمها، كما أنها لا تملك مستوى فعالا وكافيا من التنظيم والتسيير<sup>1</sup>. وفي ضوء واقع وطبيعة الجهاز المصرفي الجزائري وطالما سيبقى القطاع المصرفي العمومي سائدا، سيعاني النظام المصرفي في مجمله من الانحرافات الوظيفية، وهناك اختلاف في الرأي حول انعكاسات اتفاقية الغاتس على البنوك الجزائرية، عللذلك نتوقع الآثار التالية على منظومتنا المصرفية:

### 1.1. الآثار السلبية المحتملة: يتوقع أصحاب النظرة التشاؤمية الآثار التالية على المنظومة المصرفية الجزائرية:

أ. إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية في الوقت الذي لا تزال فيه البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهةها نظرا لتواضع خدماتها و انخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها بالمقارنة بالمصارف الأجنبية التي تسيطر على الأسواق المالية العالمية، وهذا ما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفية المحلية.

ب. إن تواجد البنوك الأجنبية في البلدان النامية ومنها الجزائر سوف يمكنها من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها، وهذا ما يجعلها توجه النقد الأجنبي المتاح لدى البلدان النامية إلى بلدانها الأم، وتعيد تصديره إلى أي مكان أو تستخدمه في غير تمويل الاستثمار ( في أنشطة المضاربة على سبيل المثال ).

ج. إن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية قد يؤدي إلى حدوث خسائر تنشأ من تأثيرات سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الكلية للدولة، وبالتالي على سياسات التنمية وذلك عند وجود أشكال من المنافسة الضارة، وهناك مجالات رئيسية في السياسة الاقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل: الرقابة على النقد والسياسة النقدية وتخصيص الائتمان، كذلك يمكن لهذا التحرير أن يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات الناشئة من المؤسسات الوطنية ويضر بذلك بعملية الإستخدام المصرفي لتحقيق اهداف التنمية في البلدان النامية<sup>2</sup>.

د. يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر كفاءات مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل وإنجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة في أقل وقت ممكن، وهو ما لا يتوافر بالقدر الكافي في البنوك المحلية، وخاصة

<sup>1</sup> محمد زيدان، مرجع سابق، ص 36 - 37

<sup>2</sup> المصدر نفسه.

أنه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تزداد احتمالات اقتراب مقدم الخدمة واتساع الفروع على مستوى العالم واتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

هـ. احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة، و ضعف القدرة التنافسية للبنوك المصرفية في هذا المجال؛ علاوة على ضعف قدرة البنوك الجزائرية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية، حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية و الأهداف الاقتصادية القومية.

و. ضعف قدرة البنوك الجزائرية على فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات، وقد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول المطروحة بهدف خلق سوق مصرفية عربية مشتركة، تسمح بتجنب الاضرار باستراتيجية استخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

## 2.1. الآثار الإيجابية المحتملة:

يمكن ان يترك التزام الجزائر بتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية آثار إيجابية نوردها كما يلي:

أ. إن السماح للبنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في أسواق الدول الأخرى، لا يعني بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق والإضرار بها، ذلك ان البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية تتمتع بميزة نسبية وتنافسية هامة، سواء من حيث معرفة السوق و احتياجات العملاء، وكذلك بقدرتها على تشغيل العمالة الرخيصة وهذا ما يمنحها ميزة نسبية ، وفي معظم الأحيان يترتب على منافسة البنوك الأجنبية حدوث تحسن كبير في مستوى الخدمة المصرفية دون تعرض البنوك المحلية للضياع<sup>1</sup>.

ب. إمكانية الاستفادة من المعاملة بالمثل والحصول على تسهيلات مماثلة في الدول الأعضاء في اتفاقية الغات في قطاع البنوك، كما يمكنها الاستفادة مما يترتب على تحرير الخدمات المالية عالميا من آثار إيجابية عديدة منها على سبيل المثال :

- زيادة فرصة نفاذ الخدمات المصرفية إلى أسواق البلدان المتقدمة- بما فيها تأسيس فروع - فهذه الإتفاقية ووفقا لمبدأ المعاملة الوطنية تحد من القيود التي تفرضها البنوك المركزية في تلك الدول لتقليل وجود البنوك الأجنبية، وهذا ما يمثل مكسبا كبيرا أمام الجهاز المصرفي الجزائري.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ص 139.

- تحفيز البنوك على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية في ظل اعتبارات المنافسة مع الفروع الأجنبية، حيث أن فرض القيود على إنشاء البنوك الأجنبية يؤدي نتيجة للمستويات المنخفضة من المنافسة، إلى تقليل التحديث وضعف كفاءة المؤسسات في القطاع المالي للدولة.
- نقل التكنولوجيا المصرفية، بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال<sup>1</sup>، وهذا ما قد يسمح بتنوع وتطوير الأدوات المصرفية، وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.
- ج. تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية، في ضوء الإحتكاك والتواجد الأجنبي، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية<sup>2</sup>.

د. إن ارتفاع حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات وتطويرها باستمرار، وسيستبع ذلك برفع كفاءة الجهاز المصرفي والإسراع في إعادة هيكلته تماشيا مع التطورات العالمية ومحاوله الوصول إلى مستويات العالمية<sup>3</sup>.

## 2- الآثار المحتملة للاتفاقية على قطاع التأمين الجزائري:

بعد سنوات من الجمود والتطور البطيء بسبب الحماية والاحتكار بدأ قطاع التأمين الجزائري مرحلة جديدة من النمو والانفتاح والاستعداد لمراحل مستقبلية تتميز بالمنافسة والتحديات . فقد بدأت الدولة في عملية الإصلاح الاقتصادي سنة 1989 وقررت إعطاء صيغة الاستقلالية على الشركات الحكومية وانعكس ذلك إيجابيا على قطاع التأمين، وإن بقي محتكرا حتى سنة 1995، حيث شهد هذا القطاع أول عملية إصلاح حقيقية، فلم يعد حكرا على الدولة وبات بإمكان القطاع الخاص الاستثمار في شركات جديدة.

ونجد في السوق حاليا 4 شركات تابعة للحكومة تمارس كل أنواع التأمين، إلى جانب 3 شركات حكومية متخصصة وانضمت إلى القطاع 4 شركات تابعة للقطاع الخاص الجزائري باستثناء واحدة فقط تساهم مجموعة بحرينية في رأس مالها بنسبة عالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سهير محمد معتوق، " أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية على القطاع المصرفي"، مجلة مصر المعاصرة (العددان 440 و439، أكتوبر 1995)، ص 91.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة وإقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 143.

<sup>3</sup> محمد زيدان، مرجع سابق، ص 37، 38.

<sup>4</sup> مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 274، مرجع سابق، ص 90.

ومن المتوقع أن تترك اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية مجموعة من الآثار على قطاع التأمين الجزائري تكمن فيما يلي:

2-1- إن دخول شركات التأمين الأجنبية إلى سوق التأمين الجزائرية سيؤدي إلى خلق وفرة تأمينية، فحجم السوق التأمينية في الجزائر صغير بالمقارنة مع بقية البلدان العربية الأخرى، ولاشك أن هذه الوفرة ستجعل السيطرة في السوق التأمينية للشركات التي تقدم الخدمات ذات الجودة الرفيعة وذات التكلفة المنخفضة، وهذه الشروط غير متوفرة بالنسبة لشركات التأمين الجزائرية التي تخضع لرقابة الدولة المباشرة حتى في تحديدها لتسعيرة خدماتها المتنوعة.

2-2- من المتوقع أن يؤدي دخول شركات التأمين الأجنبية للسوق المحلية إلى الرفع من حجم الأقساط المكتتبة لمختلف الشرائح المؤمنة، وهذا راجع إلى أن المستوى الرفيع للخدمات التي ستقدمها فروع الشركات الأجنبية المحترفة في مجال التأمين، علاوة على أن الثقة بالمنتجات التأمينية الأجنبية وبشركاتها تفوق مستوى الثقة بالشركات التأمينية الجزائرية.

2-3- تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية هدفها تجميع وتوفير الموارد الادخارية طويلة المدى، وإعادة انتشارها في السوق المحلية، وهذا يساهم إلى حد بعيد في رفع مستوى التنمية المحلية، لكن التوقعات تشير إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر لن يشكل عامل جذب بالنسبة لشركات التأمين الأجنبية لإعادة استثمار اقساطها المتراكمة، ولاشك أنها ستحول هذه الموارد خارج نطاق الدولة لتعيد استثمارها في مجالات تحقق العائد المتوقع ي التكلفة.

2-4- عادة ماتم عمليات إعادة التأمين لدى شركات أجنبية، وعليه فإن فروع هذه الشركات ونفاذها إلى السوق الوطنية، مما يمكن من زيادة فرص الاستثمار في الداخل بدلا من التسرب المضطرب الذي يحدث الآن في الجزائر.

2-5- تنوع وتطوير الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركات، مما يتيح للمواطنين تلبية مختلف احتياجاتها التأمينية.

### 3- الآثار المتوقعة للاتفاقية على السوق المالية الجزائرية:

منذ 1992 أي سنة إنشاء شركة القيم المنقولة، مرت بورصة الجزائر بالعديد من المراحل وعرفت العديد من المشاكل، وبعد تأخير فتحها لعدة مرات بسبب عدم إكتمال تحضير المؤسسات المرشحة للاكتتاب، فتحت في 13

سبتمبر 1999 لأول مرة، وبالإضافة إلى سندات سونطراك البالغ عددها 11500 سند ( بقيمة إسمية إجمالية تقدر بـ 5 ملايين دينار) تتداول حاليا في بورصة الجزائر أسهم 3 شركات هي:

- رياض سطيف الذي طرح 1 مليون سهم للإكتتاب العام بقيمة إسمية تقدر بـ 1000 دينار للسهم الواحد.
- مجمع صيدال الذي طرح 2 مليون سهم بقيمة إسمية تقدر بـ 250 دينار للسهم.
- مؤسسة الأوراسي وطرح 1.2 مليون سهم بقيمة إسمية تقدر بـ 250 دينار للسهم.

ولقد تخلت كل من الشركات المساهمة الثلاثة على 20% من رأسمالها للاستثمار الخاص، وذلك لأن القانون يحتم عليها تلك النسبة على الأقل حتى تتمكن من الدخول إلى البورصة. إن الرسملة الإجمالية لهذه الشركات هي 290.33 مليون دولار أمريكي، أما الجزء المتخلى عليه للجمهور فهو 58 مليون دولار، أي 20%<sup>1</sup>.

ومنذ إنشائها في نهاية التسعينات لاتزال بورصة القيم المنقولة حبيسة 120 مليون دولار، وهو مستوى حجم الأسهم والسندات المتداول بها، وإقتصار المشاركة فيها على ثلاث مؤسسات وطنية عمومية سابقة الذكر، وهي في حال متدهورة، وبالمقارنة مع بورصة جمهورية جنوب إفريقيا الحديثة النشأة نجد حجم التداول فيها بلغ 50 مليار دولار، أما بورصتي تونس والمغرب يتواجد بهما أكثر من 50 مؤسسة في كل منهما ما بين كبيرة وصغيرة.

إن إلتزام الجزائر بتنفيذ إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية سيؤثر بشكل جلي على مختلف أجزاء النظام المالي الجزائري، بما في ذلك سوق الأوراق المالية، فمن المتوقع أن تخلق الإتفاقية الآثار التالية على سوق الأوراق المالية الجزائري، منها:

3-1- نظرا للوضعية المتردية للسوق المالية الجزائرية، فإنه من المستبعد أن تقبل المؤسسات الأجنبية على طرح أوراق مالية في السوق المالية الجزائرية، خاصة وهي تعاني من الانخفاض المستمر للقيم المتداولة

3-2- تعد السوق المالية الجزائرية حديثة النشأة نوعا ما فقد تم افتتاحها سنة 1999، وعلى الرغم من توفر الأطر التشريعية و القانونية المنظمة للتداول فيها، فإن ملامح المناخ الاستثماري العام في البورصة لم يتضح بعد، فمن غير المتوقع أن تجازف المؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر لتقديم أشكال الخدمات المتعلقة بالسمسة، وتجارة الأوراق المالية، علاوة على تقديم المشورة المالية.

3-3- ومن وجهة النظر المتفائلة فإن تحرير أنشطة السوق المالية بالتدرج سوف يعود بالنفع على أسواق المال الناشئة، سواء من حيث تأثير أنشطة المال الشركات المالية العالمية، التي لا يمكن تحقيق التنافس معها في الأجل القصير والتي تزاوّل أنشطة لازمة لغكتمالة البنية لسوق الأوراق المالية وتمتع بتكنولوجيا متطورة، وكفاءة عالية في التنظيم والادارة والتمويل، كما أن السوق المالية الجزائرية يمكن أن تستفيد من خلال إمكانية الحصول على جميع

<sup>1</sup> جبار محفوظ، مرجع سابق، ص 110.

المعلومات اعن أنشطة واساق الخدمات والقوانين المحلية والاجراءات التي تنظمها الدول المتقدمة عن طريق نقاط الإستعلام، والحصول على التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتطوير كفاءة أنشطة الخدمات وزيادتها على أساس تجاري<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تجارة الخدمات المالية على المستوى الكلي:

علاوة على الآثار التي ستركها اتفاقية غاتس على القطاع المالي، فإن آثارها ستمتد على مستوى السياسات الكلية، ونعني بها على المستوى ميزان المدفوعات، السياسات النقدية و المالية، والتي نوضحها كما يلي:

#### 1- تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولي وتمتين القواعد الرأسمالية<sup>2</sup>:

استجابة للمتطلبات والمعايير الدولية الخاصة بتكوين قواعد رأسمالية كافية لرفع معدلات كفاية رأس المال إلى 8 % على الأقل، فقد بذلت العديد من المؤسسات المالية العربية - لاسيما المصارف منها - خلال السنوات القليلة الماضية جهودا حثيثة وجبارة لبناء قواعد رأسمالية مليئة، وكانت محصلة محاولات هذه المصارف في مجال زيادة رأسمالها ومعدلات كفايتها أن تمكن القسم الأكبر منها من تجاوز المعدل المطلوب للملاءة، فيما بقي القسم الآخر منها دون المعدل المطلوب، علما أن عددا كبيرا من المصارف المستعملة بهذا القسم تدنت معدلات ملاءتها المالية إلى المنطقة الحرجة، أي دون 4 %، ومما ساهم في فشل بعض المصارف العربية في تدعيم قواعدها الرأسمالية بالمعدلات الكافية والمطلوبة دوليا هي العوامل التالية:

- أن الاكتتابات في رأسمالها الأساسية لم تتم بمبالغ كبيرة من قبل المساهمين.
- أن هذه المصارف نظرا لعدم توافر أسواق رأس مال عربية متطورة، لم تتعود بعد على أدوات رأس مال المساند المتمثلة بصفة رئيسية في طرح سندات من الدرجة الثانية وغير مضمونة وأسهم ممتازة او سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، وذلك للاكتتاب الخاص أو العام.
- وقد واجهت تلك المصارف صعوبات عدة في مجال عمل تحويلات بين بنود الموجودات سواء على صعيد التوظيفات والاستثمارات من المساهمات في مصارف ومؤسسات أخرى إلى سندات حكومية أو إلى أرصدة نقدية، أو على صعيد التحويل دين القروض من خلال تحويلها إلى قروض مضمونة بدلا من

<sup>1</sup> منار علي محسن مصطفى، "الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وأنعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 31: العدد 03، 2003، جامعة الكويت، ص 608.

<sup>2</sup> عاطف السيد، مرجع سابق، ص 183، 184.

كونها غير مضمونة، إذ غالبا ما تؤدي مثل هذه المناقشات إلى تخفيض أرباح المصارف، وربما أدت أيضا إلى تحميلها بعض الخسائر، وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة لبعض المصارف العربية. وبالنظر إلى مبدأ تحديد الخدمات المالية وفق اتفاقية " الغات " فإن المؤسسات المالية العربية ستكون في وضع أكثر ملاءمة لدخولها إلى أسواق التمويل الدولي والحصول على مصادر تمويل بشروط مناسبة، تبعا لحالة المنافسة الشديدة في تلك الأسواق والتي غالبا ما تؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة على الاقتراض. وهكذا تتمكن المؤسسات المالية العربية من طرح جزء من أسهمها وسنداتها للاكتتاب العام أو الخاص، ومن ثم تجميع حجم ملحوظ من الأموال يساهم في تدعيم وتثمين قدرتها الرأسمالية ورفع معدلات ملاءتها المالية لتناسب والمعايير الدولية المستحدثة.

## 2- تدعيم التواجد المالي العربي في الخارج ووضع حد لسياسات التمييز والإجحاف<sup>1</sup> :

إن إقرار اتفاقية الغاتس الخاصة بالخدمات المالية لمبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء وجعل التعامل متعدد الأطراف يقوم على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مع التركيز على ضرورة إلغاء التقييدات والعراقيل في وجه تحركات المؤسسات المالية والرأسمالية وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية، فإن من شأن ذلك أن يساهم في تدعيم وتمتين التواجد المالي العربي في الخارج وذلك بالاستناد إلى النواحي التالية:

- أصبح بإمكان المؤسسات المالية العربية تعزيز انتشارها وتواجدها في الخارج من خلال إقامة فروع لها أو شركات تابعة، سواء في أسواق الاتحاد الأوربي التي تستوعب نحو 60% من التواجد المصرفي العربي الخارجي أو في أسواق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

- الحد من السياسات التمييزية والاجحافية التي تطبقها السلطات النقدية والمصرفية في بعض دول العالم لا سيما في أوروبا وأمريكا، بحق فروع بعض المؤسسات المالية العربية العاملة على أراضيها، علما أن هذه السياسات تشتمل على مضايقات متنوعة تتراوح بين إخراج هذه الفروع بإجراءات لا تطبق على غيرها، أو إرغامها على الإقفال والتصفية.

- الحد من المضايقات التي تلحق بالمال العربي في الخارج ، لاسيما في ناحية تجميد الأصول لبعض المصارف العربية كما حدث للمصارف الليبية على سبيل المثال.

- واستنادا إلى الحرية المتزايدة التي ستكتسبها المؤسسات المالية العربية في الأسواق الخارجية، فإنه من المتوقع أن تبادر، وبالتعاون مع المؤسسات المحلية إلى استقطاب جزء من الأموال العربية في الخارج وإعادة تدويره إلى داخل الوطن العربي للمساهمة في عملية إنمائه الاقتصادي.

<sup>1</sup>عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 263.

### 3- إنشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية :

تعتبر فكرة إنشاء نقاط تجارة إحدى أهم الأفكار العملية التي جاء بها اتفاق " الغات "، حيث من المتوقع أن يكون لهذه النقاط آثارا إيجابية على نمو وتطور المؤسسات المالية والتجارية العربية، ذلك أن هذه النقاط تمثل وحدات معلوماتية تغطي كافة المعلومات المتوفرة عن إمكانيات التصدير والاستيراد في بلد معين مع إجراءات الدفع والمواصفات والتسهيلات، وقد أثبتت التجارب العملية لهذه النقاط فعاليتها الكبيرة في تسهيل التبادل التجاري والمالي من خلال توسيع قاعدة المعلومات المتوفرة عن امكانية التصدير والاستيراد والمدفوعات المالية فيما بين الدول المختلفة، ويكمن دور نقاط التجارة من الناحية المالية في كونها تشمل القناة الأهم والأسهل لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على توفير خدمة واسعة من الخدمات المالية لعملاء تلك النقاط، وهكذا تلعب نقاط التجارة دور الوسيط على أساس بشكل غير حصري، للمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية التي تقوم بتوفير خدمات مالية لا يمكن توفيرها بسهولة في أسواق المال المحلية<sup>1</sup>، وجدير بالذكر أن هناك نشاطا قريبا إقليميا في المنطقة العربية في هذا الصدد، فعلى المستوى القطري، تعمل مصر والمملكة العربية السعودية على تأسيس نقاط التجارة فيها لتسهيل معاملاتها التجارية مع بقية دول العالم، وعلى المستوى الإقليمي تم تأسيس شبكة للمعلومات التجارية ضمن برنامج تمويل التجارة العربية في صندوق النقد العربي يهدف إلى خدمة المنطقة فيما يختص بتوفير المعلومات التجارية البينية<sup>2</sup>.

### 4- التأثير على السياسات النقدية المحلية<sup>3</sup> :

إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى الأسواق المالية العربية وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها، ومنفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات النقدية العربية. ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هي من صنع المؤسسات المصرفية والمالية الأم المتواجدة خارج البلاد والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة، والحال ان هذه السياسات قد تكون توسيعية، بمعنى ان الفروع والشركات التابعة- الأجنبية - قد تخصص نسبا عالية من موجوداتها لاستثمارها أو إقراضها لقطاعات اقتصادية عربية، الأمر الذي لا يتماشى مع أهداف السياسات الوطنية التي قد ترمي مثلا إلى ضبط حدة الضغوط التضخمية

<sup>1</sup> عاطف السيد، مرجع سابق، ص 185، 186.

<sup>2</sup> عبد الفتاح مزاد، مرجع سابق، ص 264.

<sup>3</sup> عاطف السيد، مرجع سابق، ص 187، 188.

في البلاد عبر تقييد التوسع النقدي، وبذلك تتحول هذه السياسات الائتمانية أو الاستثمارية التوسعية لتصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم وعرقلة عملية التنمية المنشودة، كما أن تلك السياسات قد تكون انكماشية بمعنى أن الفروع المصرفية أو الشركات التابعة الأجنبية قد تحجم عن اقراض الاقتصاد المحلي أو الاستثمار في مجالاته، وتفضل بدل ذلك توجيه جزء من موجوداتها إلى الخارج لاستثماره في مجالات ذات ربحية أعلى أو جدوى أفضل، وهنا تتحول تلك الفروع و الشركات التابعة لتصبح وسيلة لزيادة حدة هروب الرأسمالية العربية إلى الخارج ، مما يحرم خطط الأعمال والتنمية من هذه الموارد المالية، علما أن الدول العربية هي حاليا في أمس الحاجة لهذه الموارد لتفعيل النشاط الاقتصادي في اقتصادياتها.

5- يبقى في أثر تحرير الخدمات المالية إستشراف الأثر التحفيزي أو العكسي على الميزان الرأسمالي، بمعنى هل يؤدي نفاذ البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية إلى أسواق الدول النامية، إنتقال رؤوس الأموال إلى الداخل، أو الخارج؟ وتظل الإجابة على هذا السؤال مرهونة بعدد من العوامل إستنادا لتجارب واقعية:

- على رؤوس الأموال الساخنة، ويتعلق الأمر بالأموال القصيرة الأجل التي تربطها الأدبيات الحديثة بالقدرة على الإنتقال، فإن محدد إنتقال هذه الأموال، لا يجد مجاله في تحديد الخدمات المالية من عدمه، وإنما المحدد يقع في هوامش الفروق بين معدلات الفائدة، وتحركات أسعار الصرف، وهي عوامل المضاربة، إلا أن تحديد الخدمات المالية يسهل حركة رؤوس الأموال عبر منافذ البنوك المختلفة، وإجراء التحويلات والصفقات في إطار مشروع، ومن ثم فإن المتوقع بالنسبة لهذا النوع من الاستثمار، أن الإتجاه سوف يكون للخارج، ذلك أن متغيرات الاقتصاد النامي لن تجعل المضاربة على أسعار الفائدة أو تجارة العملات في الداخل بالعملية الجاذبة والمربحة.

على مستوى الإستثمارات غير المالية أو الطويلة الأجل، فإن محدداتها على مستوى الأدبيات الاقتصادية قديما وحديثا تبين أنها تتلخص في المقارنة بين التكلفة والعائد المتوقع، أو بالصورة الكينزية بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار، وبالتالي فإن تحرير الخدمات المالية والتنافس بين البنوك الوطنية والأجنبية سوف يعمل على تحريك سعر الفائدة عند المستوى الحقيقي، والذي يعكس بالفعل درجة الوفرة النسبية لرؤوس الأموال، ويبقى للسياسات الاقتصادية المحلية التأثير الجاد والايجابي في الكفاءة الحدية لرؤوس الأموال، بحيث يمكن جذب المدخرات المحلية والأجنبية عبر المؤسسات المالية المختلفة إلى الاستثمار المباشر أو إقراض فئة المستثمرين، ومن ثم فإن عملية تحرير الخدمات المالية يقتصر تأثيره فقط على مجرد تسهيل إنتقالات رؤوس الأموال، وبالتالي على تيسير التحويلات بين الداخل والخارج دون أن تؤثر على الكفاءة الحدية للاستثمار.

ومع ذلك، فإن هناك الرؤى التي تربط بين تحرير الخدمات المالية وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بإعتبار أن هذا التحرير يترتب عليه إنشاء فروع للبنوك العملاقة متعددة الجنسيات، وكذلك لشركات إعادة التأمين، وهي جهات ذات ملاءة مالية ولديها فائض ضخيم من السيولة تحتاج بالفعل إلى إستثماره وإدارته متى تواجدت في إقليم الإستثمار

ذاته، حيث تهتم مثل هذه الشركات بالاستثمار المباشر في الدول النامية دون الإقراض ( أو على الأقل الاستثمار في مشروعات مشتركة يكون لها غلبة الإدارة) <sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> حسين عبيد، مرجع سابق، ص 47، 48.